المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

ورقة سياسات حول

# العنف الجامعي في الأردن: الأسباب والحلول

كانون الثاني/ يناير،2026

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan


الشميساني - 62، شارع عبدالحميد باديس
عمان - الأردن

ص.ب: 941035 عمان 11194 الأردن

هاتف 0096265675325
فاكس 0096265662958

www.esc.jo

# الفهرس


أولًا: المقدّمة:.....4

ثانيًا: منهجية إعداد الورقة:.....5

**الفصل الأول:** أسباب العنف في الجامعات الأردنية.....6

1.الخلفيات الديموغرافية والأكاديمية للطلبة المُتورطين بالعنف .....7

2. البيئة الجامعية والعنف (إيكولوجيا التعليم): .....7

3. ضعف الانخراط في العمل الحزبي:.....11

4. تأثير مِنَصَّات التواصل الاجتماعي على الطلبة.....11

**الفصل الثاني:** التوصيات .....12

التوصية الأولى : إلغاء جميع أشكال التميّيز في الجامعات.....13

التوصية الثانية: خلق بيئة جامعية معرفية وثقافية للطلبة.....14

التوصية الثالثة: تحسين البيئة الأكاديمية والتربوية في الجامعات.....15

التوصية الرابعة: تعزيز الدافعية والانتماء للجامعة والوطن.....16

التوصية الخامسة: تعزيز البيئة الجامعية الآمنة والمحافظة على النظام. .....17

التوصية السادسة: تفعيل دور الأحزاب في تمكين الطلبة وتنميتهم.....17

# أولًا: المقدّمة:

يُعدُّ الأردن من الدول الرائدة في مجال التعليم العالي الجامعي على مستوى المنطقة العربية، ويُمثِّل وجْهَة تعليميةً جاذبة للطلبة العرب والأجانب لمتابعة دراستهم الأكاديمية؛ نظرًا لمكانة جامعاته وكلياته الجامعية المرموقة والمُعترف بها دوليًا؛ وتنوّع برامجها الأكاديمية؛ وغيرها من عوامل التميّز والجودة. ولقد أسهم الاستثمار في بناء الموارد البشرية والتنمية التعليمية في زيادة عدد الجامعات الرسمية والخاصّة، والتوسُّع في التخصّصات الأكاديمية لتواكب التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي العالمي.

ووفقًا للأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الجامعي (2024–2025)، بلغ عدد مؤسّسات التعليم العالي في المملكة 39 تسعًا وثلاثين مؤسّسة، موزعة على 10 عشر جامعات رسمية، مقابل 18 ثماني عشرة جامعة خاصة، إضافة إلى 11 إحدى عشرة كلية جامعية وكلية مجتمع. كما بلغ العدد الإجمالي للطلبة المُسجَلين في الجامعات الرسمية والخاصّة (474,618) أربعمائة وأربعة وسبعين ألفًا وستمائة وثمانية عشر طالباً وطالبة، يُشكِّل طلبة الجامعات الرسمية منهم (63%)، وطلبة الجامعات الخاصّة (37%). ويقدّر عدد الطلبة الوافدين بنحو (51,647) واحدٍ وخمسين ألفًا وستمائة وسبعة وأربعين طالبًا وطالبة من (113) مئة وثلاث عشرة دولة؛ أي ما نسبته (11%) من إجمالي الطلبة، فيما يعمل في هذه الجامعات (13,906) ثلاثة عشر ألفًا وتسعمائة وستة أعضاء هيئة تدريس، منهم (66%) من الذكور و (34%) من الإناث، وتضم هذه المؤسّسات ما مجموعه (2,487) ألفان وأربعمائة وسبعة وثمانون تخصصًا أكاديميًا متنوعًا[1].

وتُظهِر هذه الأرقام حجم الاستثمار الوطني في التعليم العالي والاهتمام الكبير ببناء الإنسان الأردني وتطوير كفاءاته العلمية. ومع انتشار الجامعات في مختلف محافظات المملكة، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب؛ استطاعت هذه المؤسّسات المساهمة بفاعلية في بناء الأردن الحديث؛ ورفد المنطقة والعالم بالكفاءات المتميزة في مختلف التخصّصات.

وفي خِضَم هذا المشهد؛ برزت الحاجة إلى معالجة بعض الظواهر السلبية داخل الجامعات، وعلى رأسها العنف الطلابي الجماعي؛ نظرًا لما لهذه الظواهر من أثر سلبي مباشر على البيئة الأكاديمية والسمعة الوطنية للمؤسّسات التعليمية الأردنية؛ وإضعاف الثقة بها: محليًا؛ ودوليًا. فقد شهدت بعض الجامعات الأردنية مجموعة من أحداث العنف تحوّلت أحيانًا إلى مواجهات جماعية ذات طابع مناطقي؛ نتيجة استثارة الهُوِيّات الفرعية أو ضعف الالتزام بالقانون. وتزداد أهمية التصدّي لهذه الظاهرة في ظل الزيادة المُطردة في أعداد الطلبة الوافدين من مختلف الدول؛ وبخاصّة من دول مجلس التعاون الخليجي، ما يجعل الحِفَاظ على الأمن الجامعي والانسجام الاجتماعي مسؤولية وطنية مشتركة بين الدولة؛ والجامعات؛ والمجتمع المحلي؛ الأمر الذي يُسهم في ترسيخ

1 تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منشور على وكالة الأنباء الأردنية (بترا). https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=298145&lang=ar&name=news

سمعة الأردن التعليمية على المستويَيْن: الإقليمي؛ والدولي، ويُعزّز في الوقت نفسه دوره الاقتصادي والسياحي باعتباره وجهة جاذبة للتعليم العالي. من هنا تبرز الحاجة الماسّة إلى فهم مُعمّق للعوامل البنيوية؛ والثقافية؛ والسياسية المُغذّية للعنف الجامعي؛ والعمل على تطوير استراتيجيات وطنية فاعلة تُرسّخ ثقافة الحوار؛ والانتماء؛ وسيادة القانون داخل الحرم الجامعي.

وانطلاقًا من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مؤسسة رسمية تُقدّم المشورة للحكومة، وبيتًا للحوار المجتمعي حول السياسات العامة في الأردن، المستندة إلى الدليل العلمي والرؤية التوافقية بين مختلف الأطراف، وفي سِياق التزامه المستمر بمتابعة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما ينسجم مع الأهداف الوطنية العليا؛ قام المجلس بإعداد ورقة السياسات هذه لإجراء تحليل مُعمّق وموضوعي لجذور وأسباب ظاهرة العنف الجامعي؛ واقتراح توصيات فاعلة لمعالجتها.

## ثانيًا: منهجية إعداد الورقة:

نظرًا لأن ظاهرة العنف الجامعي ليست ظاهرة جديدة أو حدثًا عابرًا، بل هي ظاهرة مقلقة ومتكررة؛ فقد استند المجلس في إعداد ورقة السياسات هذه الى مراجعة الوثائق الوطنية الصادرة في فترات زمنية متقاربة التي تمّ إعدادها لفهم أسباب هذه الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة لها، فقد استندت تلك الوثائق إلى منهجيات متعدّدة كانت الحوارات مع الجهات ذات العلاقة أهمّها. إضافة الى ذلك، ومنذ تلك الفترة؛ أُجريت بعض الدراسات من باحثين وطلبة دراسات عليا حول بعض جوانب العنف الجامعي. علاوة على ذلك؛ عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددًا من الجلسات الحوارية مع الأطراف ذات العلاقة، شارك في الجلسة الأولى التي عُقدت بتاريخ 9/ 11/ 2025 وبحضور معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي: رؤساء الجامعات؛ وعمداء شؤون الطلبة في الجامعات الرسمية، ثم أتْبع ذلك جلسة حوارية مع الطلبة شارك فيها عددٌ من رؤساء وأعضاء اتحادات الطلبة في الجامعات الرسمية بتاريخ3/12/2025 . إضافة الى ذلك؛ قام المجلس بمراجعة بعض ملفات التحقيق مع الطلبة الذين انخرطوا في المشاجرات خلال العام 2025، وذلك للتعرُّف على خصائص الطلبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعليه؛ تُمثِّل هذه الدراسة والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها خلاصة الوثائق الوطنية والدراسات السابقة والجلسات الحوارية التي عقدها المجلس.

# الفصل الأول
# أسباب العنف في الجامعات الأردنية

هناك جُملة من العوامل المتعدّدة والمتداخلة التي تؤثر أو تساهم في بروز ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية. وترتبط هذه العوامل بالخلفيات الديموغرافية والأكاديمية للطلبة، إضافة إلى البيئة الجامعية؛ وأنظمتها؛ وآليات عملها؛ والبرامج المنهجية واللامنهجية، وغيرها من العوامل. وفي ما يلي استعراض لأهمّ العوامل والأبعاد المرتبطة بهذه الظاهرة التي أبرزتها مُخرجات الجلسات الحوارية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المعنيّين في الجامعات الأردنية من رؤساء جامعات؛ وعمداء شؤن طلبة؛ واتحادات الطلبة في الجامعات الأردنية، بحضور ممثلين عن الأجهزة الأمنية ذات العلاقة، إضافة الى الاستراتيجيات والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك على النحو التالي:

## 1.الخلفيات الديموغرافية والأكاديمية للطلبة المُتورطين بالعنف:

أجمعت معظم الدراسات على أن الطلبة الذين شاركوا في المشاجرات الطلابية في الجامعات هم من ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض الذين تقل معدلاتهم عن مستوى الجيد. كما أن أغلب الطلبة المشاركين بالمشاجرات هم من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصاد، مع وجود عدد من الطلبة من الكليات العلمية والهندسية والتطبيقية، وغيرها، ولكن بنسب قليلة.

وفي ما يتعلق بالخلفيات الاجتماعية؛ أشارت القراءات التقيّيمية لملفات الطلبة المُتورطين في حوادث العنف داخل نطاق عدد من الجامعات التي تم دراستها إلى أن أهمّ العوامل المؤثرة في إنتاج مظاهر العنف داخل الحرم الجامعي هي نزعات إبراز الذات والسعي للسيطرة، وإظهار المكانة والقوة لدى بعض الطلبة. إذ تَظهَر هذه النزعات -بصورة متكررة وواضحة- لدى بعض الطلبة الذكور المُنتمين إلى عائلات محددة داخل كل جامعة. كما أظهرت المُعطيات أن نسبة كبيرة من الطلبة المُتورطين في المشاجرات ينتمون في عدد من الحالات إلى أُسَر كبيرة العدد، تعاني من ضعف في التماسك والتفاعل الأسري، إلى جانب تدنّي الأوضاع الاقتصادية. ويُضاف إلى ذلك تراجع المنظومة القيمية لدى بعض الطلبة، أو تأثرهم بثقافات اجتماعية تُضفي شرعية على العنف وتُروّج له باعتباره وسيلة مقبولة لمعالجة الخلافات.[2]

كما يُسهم الفهم الخاطئ لمفاهيم العشيرة والنخوة لدى بعض الطلبة في تعزيز السلوك العنيف، إذ تتجلّى هذه المُمارسات- في كثير من الأحيان- بالاستعانة بالأقارب أو الأصدقاء من خارج الحرم الجامعي للمشاركة في المشاجرات، ما يؤدي إلى تفاقم حدّة العنف؛ واتساع نطاقه داخل البيئة الجامعية.

## 2. البيئة الجامعية والعنف (إيكولوجيا التعليم):

### 2-1 الفراغ المنهجي

تتميّز الكليات العلمية والهندسية والتخصصات التطبيقية في الأردن بطبيعة برامجها الأكاديمية التي تقوم على المختبرات والتجارب العملية والتطبيقات العملية والبحث العلمي. إذ تفرض البيئة التعليمية هذه مستوىً عاليًا من الالتزام والانضباط، وتستدعي من الطلبة استثمار جزء كبير من وقتهم في الدراسة والمشروعات والأنشطة المنهجية المرتبطة بتخصصاتهم؛ الأمر الذي يَحدّ

2 استراتيجية الحدّ من العنف في الجامعات الأردنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 26/4/2012

من أوقات الفراغ؛ ويُسهم في تقليص السلوكيات السلبية والحدِّ منها.

وعلى النقيض من ذلك؛ تشهد الكثير من الكليات الإنسانية برامج دراسية أقلّ كثافة من الناحية العملية والتطبيقية، ما يوفّر مساحات زمنية أوسع للطلبة قد تُستغل أحيانًا في أنشطة غير منتجة، حيث يقضون معظم أوقاتهم في التجمُّع والتسَكُّع في الحرم الجامعي من دون هدف ولساعات طويلة كل يوم؛ الأمر الذي يزيد من احتمالية ظهور المشكلات والسلوكيات غير المرغوبة. ويُفاقم هذا الواقع استمرار اعتماد هذه الكليات على أساليب تدريس تقليدية لم تعد تتواءم مع التطورات العلمية الراهنة، تقوم على الحفظ والتلقين أكثر من التركيز على التفكير النقدي؛ والتطبيق العملي؛ وبناء المهارات.

### 2-2 الفراغ اللامنهجي، وضعف تواصل الطلبة مع عمادات شؤون الطلبة

يُعاني طلبة الجامعات من محدودية المشاركة في الأنشطة والبرامج اللامنهجية التي تُعد عنصرًا أساسيًا في بناء الشخصية الجامعية المتوازنة، مِثل: الندوات؛ وحفلات التعارف؛ والرحلات الجامعية؛ إضافة إلى الأنشطة الرياضية والفنية وغيرها. وتُسهم هذه المحدودية في زيادة شعور الطلبة بالعُزلة وضعف الانتماء للبيئة الجامعية. وتعود أسباب ضعف المشاركة في هذه الأنشطة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة أبرزها: عدم توافر الأنشطة والبرامج اللامنهجية بأعداد كافية أو بصورة منتظمة؛ وضعف التعريف بهذه الأنشطة؛ وعدم وضوح آليات وإجراءات المشاركة فيها؛ إضافة إلى افتقار بعض الطلبة للمهارات الاجتماعية والاتجاهات الإيجابية التي تشجّعهم على الانخراط في هذه البرامج والاستفادة منها.

كما يبرز دور بعض عمادات شؤون الطلبة في تفاقم هذه الإشكالية؛ نتيجة القصور في توفير الأنشطة الترفيهية الجاذبة؛ وضعف الإرشاد الأكاديمي والاجتماعي، وبخاصّة في المراحل الأولى لالتحاق الطلبة الجُدد بالجامعة؛ الأمر الذي يَحِدّ من قدرتهم على تحقيق التكيّف الاجتماعي السليم. هذا فضلًا عن ضعف التواصل بين الطلبة وعمادات شؤون الطلبة. ويُضاف إلى ذلك تدنّي ثقافة العمل التطوعي بين الطلبة؛ وغياب الدور الفاعل للكليات والأقسام الأكاديمية في تعزيز هذا الجانب وتنميته ضمن الحياة الجامعية.

### 2-3 ضعف الاندماج في الهُوِيَّة الجامعية لدى الطلبة:

يعاني الكثير من الطلبة من ضعف الانتماء إلى جامعتهم، رغم أن الجامعة تُمثل جزءًا مهمًا من حياتهم اليومية. فلا يجد الطالب في جامعته ما يُسهم في صقل هويته الجامعية وتعزيزها، سواء من خلال نشاط اجتماعي مميز يترك بصمة واضحة، أو برامج مدروسة، أو فعاليات تنافسية مع جامعات أخرى. ويُظهِر هذا الواقع ضعف الجامعات في بناء وصَوْغ هوية جامعية متينة للطلبة المُنتسبين إليها، من خلال الأنشطة والمنتديات الفكرية والأندية والمسابقات العلمية المشتركة مع جامعات أخرى. فمثل هذه الفعاليات تُتيح خَلق انتماءات داخلية قوية ضمن أُسرة الجامعة وتعزيزها، بما يجعلها جماعة مرجعية حقيقية للطلبة، ويقوي شعورهم بالانتماء والهُوِيَّة الجامعية.

### 2-4 ضعف الدور التنويري لأساتذة الجامعات

إن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ولا سيما الجُدد منهم، يفتقرون إلى التكوين الفكري والثقافي ذي الأبعاد الإنسانية والعالمية، إضافة إلى ضعف امتلاك المهارات التدريسية الحديثة. ويترتب على ذلك تراجع الدور

الفكري والتنويري الذي يُفترض أن يضطلع به الأستاذ الجامعي؛ الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة العملية التعليمية. وفي ظلّ هذا الواقع؛ تتحول العملية التعليمية- في كثير من الأحيان- إلى مُمارسة إجرائية روتينية تقتصر على نقل المعرفة، دون أن تحقق أحد أهم أهدافها غير المباشرة والمتمثلة في صقل القدرات الذهنية والفكرية للطلبة وتنميتها. كما يلاحظ ضعف في أدوار عدد من أعضاء هيئة التدريس في مجال التواصل الإنساني والحوار البنّاء مع الطلبة، وهو ما يبدو أكثر وضوحًا في بعض الكليات الإنسانية.

### 2-5 انتخابات مجالس الطلبة

تحدث نسبة كبيرة من المشاجرات الطلابية على خلفية الانتخابات الطلابية؛ إذ تسهم المفاهيم الخاطئة والاعتقادات الاجتماعية السائدة، إلى جانب المواقف التقليدية القائمة على نصرة الأقارب والانتماءات الجغرافية الضيقة، في إفراغ العملية الانتخابية من مضمونها الفكري والجامعي. ويزداد هذا الواقع حِدّة في ظلّ غياب التنافس القائم على برامج طلابية عامة ورؤى تخدم المجتمع الجامعي. وبناءً عليه؛ تتحوّل الانتخابات- في كثير من الأحيان- إلى ساحة تنافس محتدم، يشكّل أحد العوامل الرئيسة في تصاعد مظاهر العنف داخل الحرم الجامعي؛ الأمر الذي يجعل هذه الانتخابات تشهد عادةً احتكاكات ومواجهات بين الطلبة قد تتطور إلى سلوكيات عنيفة.

### 2-6 الازدحام الشديد في الحرم الجامعي وتأثيراته في علاقات الطلبة

يساهم الازدحام الشديد داخل الحرم الجامعي في توليد حالات التوتر لدى الطلبة، ويترك آثارًا سلبية على طبيعة العلاقات فيما بينهم. وبرزت هذه الإشكالية- بشكل خاصّ- عند اعتماد الجامعات نموذج مجمّعات الكليات، التي تُعدّ نقاط التقاء لآلاف الطلبة من تخصّصات مختلفة؛ الأمر الذي يخلق بيئة ضاغطة ومشحونة. وتؤدي هذه البيئة إلى إعادة إنتاج العلاقات القرابية والانتماءات الضيقة داخل الحرم الجامعي؛ وإضعاف ارتباط الطلبة بأقسامهم الأكاديمية وأساتذتهم. كما يُفاقم الازدحام حالة التنافس على الموارد والخدمات الجامعية، ويُسهم في توليد مشاعر الإحباط لدى بعض الطلبة، لا سيما أولئك الذين يواجهون صعوبة في التكيّف مع الجامعة بوصفها نظامًا بيروقراطيًا رسميًا حديثًا تحكمه الأنظمة والتعليمات.

### 2-7 التحَرُّشات بين الطلبة

تُعدّ حالات التحَرُّش بين الطلبة، سواء بين أفراد من الجنس نفسه أو بين الجنسين، من أبرز العوامل التي تُسهم في تصاعد مظاهر العنف داخل الحرم الجامعي. ويزداد تأثير هذه الظاهرة لدى بعض الطلبة الذين لم يتمكنوا من تحقيق الانسجام والتكيّف السليم مع البيئة الجامعية، وبقيت أنماط تفكيرهم وسلوكياتهم أقرب إلى ثقافة المرحلة المدرسية، إذ تَظهَر آثار هذه الإشكالية- بشكل خاصّ- في أساليب تعاملهم مع الجنس الآخر. إضافة إلى قيام بعض الطلبة بإبراز ذاته أمام الآخرين من الزملاء والزميلات، أو الاستعراض بالقوة وغيرها من النزعات النفسية.

ويُضاف إلى ذلك؛ أن تدخُّل أقارب بعض الطالبات اللواتي تعرَّضن للتحرُّش، سواء بدافع الحماية أو بدافع الغيرة، أسهم في تفاقم عدد من حالات العنف داخل الحرم الجامعي، إذ تتحوَّل بعض هذه الحوادث الفردية إلى نزاعات أوسع نطاقًا تتجاوز أطرافها المباشرين.

### 2-8 ضعف الالتزام بقوانين وتعليمات الجامعات المتعلقة بالعنف، والتراخي في تطبيق الأنظمة التأديبية.

تشير مراجعة ملفات الطلبة المُتورطين في حالات العنف داخل الجامعات إلى أن جزءًا كبيرًا من هذه المشاجرات ينجم عن عدم التزام بعض الطلبة بقوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بحظر شرب الكحول داخل الحرم الجامعي أو تعاطي المخدرات وغيرها من المُمارسات الممنوعة. ويبرز بوضوح أن التهاون في تطبيق القوانين والعقوبات التأديبية يؤدي دورًا مهمًا في تفاقم هذه الظاهرة، إذ يُفضي عدم توقيع العقوبات الرادعة على المُتسببين بالعنف إلى استمرار سلوكياتهم؛ وتعزيز ثقافة العنف داخل الجامعة. وعلى الرغم من وجود قوانين رادعة للعنف، تصل إلى حَدّ تجريم الفعل وفرض العقوبات المناسبة، إلا أن الإشكالية تكمُن في آلية تطبيق هذه القوانين، التي تظلّ نسبية وتتأثر بالقيم الاجتماعية والثقافية والأعراف، إضافة إلى وجود تدخُّلات خارجية قد تَحِدّ من الحزم في تنفيذ العقوبات، ما يساهم في تكرار العنف داخل الحرم الجامعي.

### 2-9 القبولات الاستثنائية والمِنح الخاصّة وتأثيرها في سلوك الطلبة:

إن أبرز القواسم المشتركة للطلبة المُتورطين في العنف أنهم من فئة القبولات الاستثنائية الذين يُشكِّلون حاليًا أكثرمن 60% من إجمالي عدد الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية الحكومية. ويرتبط ذلك بتفاوت المستوى الأكاديمي بين الطلبة في الفصل الواحد، ما يدفع بعضهم للجوء إلى سلوكيات عنفية. كما يشعُر بعض هؤلاء الطلبة بأن لديهم امتيازات خاصّة تمنحهم شعورًا بالفخر والتعالي على الآخرين، بينما قد يشعُر زملاؤهم بالغُبن والظلم نتيجة عدم المساواة في الحقوق؛ الأمر الذي يؤثر سلبًا في حافزيتهم ودافعيتهم للتعلُّم والسعي للحصول على مِنح التفوق، وبخاصّة إذا تحقّقت هذه المِنح دون جهد علمي ملموس.

إضافة إلى ذلك، تؤدي سياسات القبول الجامعي دورًا جوهريًا في تكوين بيئة قد تُشجِّع على العنف. ففي العديد من الجامعات في المحافظات يغلُب عليها ما يُعرف بـ"الجامعات المناطقية"، بحيث يصبح مجتمع الجامعة انعكاسًا نسبيًا للمجتمع المحلي من جهة الطلبة والموظفين. ويقلِّل هذا الوضع من فرص تبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الطلبة من مناطق مختلفة، ويُتيح تكوين تجمُّعات طلابية يغلُب عليها الطابع الجِهَوي القرابي. ونتيجة لذلك، تنتقل الاحتقانات والمشكلات الاجتماعية من المجتمع الخارجي إلى الجامعة.

### 2-10 عدم المساواة داخل مجتمع الجامعة

تتجلّى مظاهر التميّيز في الجامعات من خلال جوانب عدّة، من أبرزها عدم الالتزام بالتعليمات من جانب الإدارة وأعضاء هيئة التدريس؛ والتحيُّز في تقيّيم الطلبة؛ فضلاً عن المعاملات الإدارية غير المتكافئة التي يتعرّض لها بعض الطلبة، منها ما يكون في إجراءات القبول والتسجيل؛ والتنسيب بالفعاليات والمِنح والقروض وحتى بأُسس الغياب والحضور والحِرمانات. وقد يؤدي شعور الطلبة بعدم العدالة وضعف الإحساس بالمساواة إلى إحباطهم، ويجعلهم يشعرون بعدم قدرتهم على تحقيق التوقعات المأمولة منهم. ويزداد تأثير هذه الظاهرة في غياب أنظمه واضحة لدى الجامعات تمكّن الطلبة من تقديم التظلُّمات والحصول على معالجات عادلة ومُنصفة.

### 2-11 المعالجة الأمنية للمشاجرات

تضم كل جامعة أردنية موظفي أمن خاصّ، وتختلف مستوياتهم التعليمية وقدراتهم ومهاراتهم من شخص إلى آخر. وتبرز مشكلة ضعف كفاءة بعضهم في التعامل مع حالات العنف داخل الجامعة؛ نتيجة نقص التدريب؛ وغياب المهارات الكافية للتفاعل المُؤثِّر مع الطلبة. كما أن هناك ضعفًا في التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الأمن داخل الجامعة ومديرية الأمن العام، التي تمتلك القدرة على التدخل ومعالجة المشكلات قبل تفاقمها أو قبل وقوعها. كما يتعرَّض بعض موظفي الأمن الجامعي- في كثير من الأحيان- إلى تأثيرات الواسطة والمحسوبية في تعاملهم مع الطلبة، ما يؤثر سلبًا في نزاهة الإجراءات المُتخذة، بل إن بعض هؤلاء الموظفين يُسهمون، أحيانًا، في تفاقُم ظاهرة العنف نفسها بسبب مُمارساتهم الخاطئة أو تحيُّزِهم في التعامل مع الطلبة.

إضافة إلى ذلك؛ فإن عدم تمتع حُرَّاس الأمن بالصفة القانونية (الضابطة العدلية) وغياب دليل أو قواعد واضحة للاشتباك مع المتشاجرين، يجعلهم غير قادرين على معالجة المشكلات الطلابية المتعلقة بالعنف بشكل فاعل. وفي كثير من الحالات؛ يضع هذا الواقع الموظفين في مواجهات قانونية أو اجتماعية مع الطلبة المُتورطين بالعنف، دون أن توفِّر لهم الجامعات الحماية الكافية، ما يزيد من تفاقُم المشكلة.

## 3. ضعف الانخراط في العمل الحزبي:

يعاني الشباب الجامعي من عزوف واضح عن الانخراط في العمل الحزبي، على الرغم من أن هذا النوع من النشاط يسهم في تهذيب سلوكياتهم، ويوجِّه طاقاتهم نحو إقامة الحوارات البنّاءة وتطوير الأفكار. ويرجع هذا العزوف- بشكل رئيسي- إلى تخوُّف الطلبة من تبعات المشاركة السياسية، ما يجعل نسبة الانتساب للأحزاب السياسية داخل الجامعات الأردنية ضئيلة، على الرغم من أن الهدف الأساسي للعمل السياسي يكمُن في خدمة المصلحة العامة.

ويضاف إلى ذلك؛ ضعف الوعي السياسي لدى الطلبة؛ وانخفاض مستوى ثقافتهم السياسية ، وبخاصة بعد انقطاع طويل عن الانخراط في النشاط السياسي خلال السنوات السابقة. ومع الانفتاح المفاجئ للعمل السياسي داخل الحرم الجامعي خلال السنوات الثلاث الماضية، وتشجيع الدولة لذلك؛ ظهرت بعض مظاهر الاحتكاك وعدم تقبُّل الآخر ضمن الأطياف الحزبية. كما قد يُسهم الفهم المحدود أو الخاطئ لطبيعة العمل السياسي لدى بعض الطلبة في تعزيز ظاهرة العنف، ما يُبرز الحاجة الماسَّة إلى برامج التثقيف السياسي داخل الجامعات لتعزيز الوعي والمشاركة الفاعلة والمسؤولة.

## 4. تأثير مِنَصَّات التواصل الاجتماعي على الطلبة:

تؤثر مِنَصّات التواصل الاجتماعي- بشكل سريع وملموس- في الأجواء داخل الحرم الجامعي، من خلال نشر معلومات غير دقيقة أو مُضللة، أو إعادة تداول قضايا سَبق التعامل معها ومعالجتها، ما يؤدي إلى تضخيمها وإبقائها حاضرة في المشهد العام. كما يمكن استغلال هذه المِنَصَّات للتحشيد والتحريض على الاعتصامات أو الاحتجاجات لأسباب متعددة، وأحيانًا تصبح وسيلةً لتصعيد أحداث عنف أو خلافات بسيطة داخل الجامعة، ما يزيد من تعقيد الموقف ويؤثر في استقرار البيئة الجامعية.

# الفصل الثاني: التوصيات

في ضوء التحليل الذي أبرزته هذه الورقة عن أسباب العنف الجامعي، وما أظهرته من تداخل بين العوامل التنظيمية والأكاديمية والاجتماعية والتربوية والأمنية المؤثرة في ظاهرة العنف الجامعي؛ تبيّن أن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على حلول جزئية أو إجراءات ردعية آنية؛ بل تتطلب مقاربة شمولية ومتكاملة تستهدف جذور المشكلة، وتُعيد بناء البيئة الجامعية على أُسس العدالة وتكافؤ الفرص؛ والحوار؛ والانتماء؛ وسيادة القانون.

وانطلاقًا من ذلك؛ جاءت التوصيات التالية بوصفها حُزمةً مترابطة، تعالج مواطن الخلل في أنظمة القبول والتقييم، وتُعزّز الدور التربوي والتنموي للجامعة، وتدعم مشاركة الطلبة وتمكينهم، وتحسّن البيئة الأكاديمية والنفسية والأمنية داخل الحرم الجامعي، وصولًا إلى بيئة جامعية آمنة وعادلة، ومنتجة للمعرفة، وقادرة على أداء دورها في إعداد شباب واعٍ ومسؤول ومؤمن بقيم المواطنة والدولة. وفي ما يلي عرضٌ موجز لأبرز التوصيات التي خُلصت إليها ورقة السياسات، والمصنّفة ضمن محاور تدخُّل رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

**التوصية الأولى: إلغاء جميع أشكال التمييز في الجامعات:**

| التوصيات الفرعية | الإجراء المقترح |
|---|---|
| **تطوير نظام قبول جامعي عادل ومتوازن** | • إجراء دراسة تقييمية لنظام قبول قائم على مبدأ المنافسة والعدالة، يعتمد القبول فيه على المُعدّل في شهادة الثانوية العامة لجميع الطلبة دون استثناء.<br>• إجراء دراسة تقييمية للقبولات الاستثنائية كافة وعلاقتها بنظام القبول.<br>• تخصيص منح إضافية للطلبة المتميزين من المناطق والفئات الأقل حظًا.<br>• اعتماد سياسة قبول تُعزّز الاندماج الاجتماعي، من خلال مراعاة التوزيع المتوازن للطلبة على الجامعات في مختلف المحافظات، بعيدًا عن الاعتبارات الجغرافية لمكان سكن الأسرة.<br>• تطوير آليات قبول مباشرة للطلبة في الجامعات في ظلّ اعتماد نظام الثانوية العامة الجديد، بحيث تشمل هذه الآليات امتحانات قبول ومقابلات شخصية، تهدف إلى تقييم قدرات الطلبة وميولهم واستعدادهم الأكاديمي، بما يضمن مواءمة أفضل بين الطلبة وتخصصاتهم الجامعية. |
| **تطوير آليات واضحة لمنع أي مُمارسات سلبية، مِثل الواسطة والمحسوبية في ما يتعلق بالامتحانات؛ والتقييم؛ والقبول والتسجيل؛ والإجراءات الإدارية الأخرى** | • إعداد مدوّنة سلوك ودليل إرشادي مُلزم لأعضاء هيئة التدريس تُحدّد الحقوق والواجبات لهم، تنظم علاقتهم الأكاديمية والإنسانية بالطلبة بما يُعزّز بيئة تعليمية قائمة على الاحترام المتبادل.<br>• وضع مدوّنة سلوك خاصّة بالطلبة تُبيّن حقوقهم وواجباتهم، وتُسهم في تنظيم سلوكهم داخل الحرم الجامعي.<br>• تطبيق نظام شفاف وعادل لتقييم الطلبة يضمن النزاهة وتكافؤ الفرص؛ ويُعزّز الثقة بالعملية الأكاديمية.<br>• اعتماد نظام مَرِن وعادل للتسجيل على الجداول الدراسية يُراعي مصلحة الطلبة؛ ويَحِدّ من الإشكاليات الإدارية. |

## التوصية الثانية: خلق بيئة جامعية معرفية وثقافية للطلبة:

| الإجراء المقترح | التوصيات الفرعية |
|---|---|
| **رفع الكفاءة المؤسّسية لعمادات شؤون الطلبة في الجامعات** | • توفير كوادر مؤهلة في عمادات شؤون الطلبة تمتلك الكفاءة والخبرة في المجالات الثقافية والفنية والرياضية والاجتماعية، بما يسهم في استقطاب الطلبة؛ ويُعزِّز مشاركتهم الفاعلة في هذه الأنشطة.<br>• تصميم برامج تأهيل وتدريب مستمرة وتنفيذها للعاملين في عمادات شؤون الطلبة؛ بهدف تطوير مهاراتهم المهنية والإدارية وقدرتهم على التعامل مع قضايا الطلبة باحترافية.<br>• إطلاق برامج وأنشطة نوعية في عمادات شؤون الطلبة تُعنى بتطوير مهارات الطلبة؛ وتنمية مواهبهم وهواياتهم في مختلف المجلات الثقافية والفنية والاجتماعية والرياضية، بما يُسهم في صَقل شخصياتهم؛ وبناء قدراتهم الفكرية والاجتماعية.<br>• التخفيض من الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بالأنشطة الطلابية.<br>• التوسُّع في إنشاء الأندية الطلابية المتخصّصة؛ وتفعيل القائم منها لتستجيب للاهتمامات الإبداعية المتنوعة للطلبة، وتوفّر لهم بيئة مُحفِّزة للتعبير عن الذات والعمل الجماعي والابتكار.<br>• التوسُّع في تنظيم المسابقات التنافسية بين الجامعات في المجالات الرياضية والثقافية والفنية، بما يُعزّز روح التنافس الإيجابي، ويُعمّق الانتماء الجامعي، ويُسهم في تبادل الخبرات وبناء جسور التواصل بين الطلبة من مختلف الجامعات. |
| **تعزيز الشفافية والنزاهة في انتخابات الاتحادات والمجالس الطلابية** | • إجراء انتخابات طلابية نزيهة وشفافة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع الطلبة؛ وتُعزّز المُمارسة الديمقراطية داخل الحرم الجامعي.<br>• مراقبة العملية الانتخابية من جانب جِهات محايدة بما يُسهم في تعزيز النزاهة والشفافية، ويَحِدّ من التجاوزات، ويُعزّز ثقة الطلبة بمخرجات الانتخابات الطلابية. |
| **تفعيل دور الهيئات الأكاديمية والإدارية في بناء بيئة جامعية تنويرية وداعمة للإبداع** | • إطلاق مبادرات إبداعية مشتركة بين الكليات تُسهم في تحفيز الابتكار والإبداع وتعزيز ثقافة الريادة.<br>• تنظيم مسابقات إبداعية تنافسية سنوية تهدف إلى اكتشاف الرواد والمتميزين، ودعمهم في المجالات الفكرية والمعرفية المتعدّدة.<br>• تنفيذ مبادرات لتعزيز ثقافة الحوار والتواصل؛ وترسيخ قيم تقبُّل الرأي الآخر والاختلاف البنّاء داخل البيئة الجامعية. |

## التوصية الثالثة: تحسين البيئة الأكاديمية والتربوية في الجامعات

| الإجراء المقترح | التوصيات الفرعية |
|---|---|
| **تطوير المناهج وأساليب التدريس في الكليات الإنسانية** | • مراجعة البرامج والخطط الدراسية؛ وتطويرها؛ وتحديثها، وإلغاء أو تجميد ما يلزم، واستحداث تخصّصات جديدة لمُواكبة التقدّم العلمي والتكنولوجي وتعزيز التنافسية العالمية.<br>• تحديث أساليب التدريس في التخصّصات الإنسانية من خلال الانتقال من نماذج الحفظ والتلقين إلى أساليب قائمة على التعلّم التشاركي؛ والحوار المُنظَّم؛ ودراسة الحالات؛ وتحليل القضايا المجتمعية المعاصرة، بما يُعزّز التفكير النقدي لدى الطلبة.<br>• إدماج التقنيات التعليمية الحديثة- بشكل منهجي- في تدريس المساقات الإنسانية، مثل: المِنَصّات التفاعلية؛ والمحاكاة؛ والتعليم المُدمج، بما يرفع مستوى التفاعل داخل القاعة؛ ويجعل العملية التعليمية أكثر فاعلية.<br>• ربط المساقات الإنسانية بالتطبيق العملي والمجتمعي عَبْر إدخال مشروعات دراسية مرتبطة بالعمل الميداني، والتدريب، بما يسهم في تحويل المعرفة النظرية إلى خبرة عملية.<br>• إعادة تصميم الخطط الدراسية للتخصّصات الإنسانية بحيث تتضمن متطلبات إلزامية لمشروعات بحثية تطبيقية؛ وعروض تقديمية جماعية؛ ونقاشات عامة، تُقيّم وفق معايير واضحة وشفافة.<br>• بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية من خلال برامج تدريب متخصّصة في طرائق التدريس الحديثة؛ وإدارة الحوار داخل الصف؛ والتقييم القائم على الأداء.<br>• تفعيل الشراكات مع مؤسّسات المجتمع المحلي لإشراك الطلبة في مبادرات ثقافية وفكرية وتنموية، بما يُعزّز الانتماء، ويَحِدّ من الفراغ، ويُسهم في تقليل السلوكيات السلبية داخل الحرم الجامعي |
| **توفير الدعم الأكاديمي والتربوي والنفسي للطلبة** | • إنشاء مراكز إرشاد نفسي وتوجيه تربوي متكاملة؛ وتطويرها داخل الجامعات.<br>• تأسيس وحدات دعم أكاديمي متخصّصة في الأقسام والكليات لتقديم الإرشاد التعليمي ومساندة الطلبة في تحقيق التفوق الأكاديمي.<br>• ربط الدعم النفسي والأكاديمي لتعزيز قدرة الطلبة على مواجهة التحديات الدراسية والشخصية وتحقيق أداء متميز. |
| **تعزيز ثقافة الإبداع والتميّز والابتكار والريادة وتطوير مجالس التميز والإبداع في الجامعة** | • إدراج مساق إجباري للإبداع والابتكار في البرامج الدراسية لتعزيز مهارات التفكير النقدي والابتكاري لدى جميع الطلبة.<br>• تشكيل لجنة عُليا من مجلس العمداء لرعاية الطلبة المتميزين والمبدعين ودعم مبادراتهم البحثية والإبداعية.<br>• إنشاء مجالس طلابية استشارية في الكليات لتعزيز المشاركة الطلابية وتشجيع بيئة مُحفِّزة للإبداع والابتكار. |
| **تطوير وأتمتة عملية الإرشاد الأكاديمي** | تطوير نظام إرشاد أكاديمي تفاعلي "بين المرشد والطالب" يتضمن ملفًا متكاملًا ومُؤتمتًا للسيرة الجامعية للطالب، لتمكين المرشد من متابعة التحصيل الأكاديمي؛ وتقديم الإرشاد الشخصي؛ ودعم التخطيط والتطوير الذاتي للطلبة بشكل فاعل ومتخصّص. |

## التوصية الرابعة: تعزيز الدافعية والانتماء للجامعة والوطن

| الإجراء المقترح | التوصيات الفرعية |
|---|---|
| **تعريف الطلبة برسالة الجامعة؛ وأهدافها، والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة** | • تنفيذ برنامج توجيه **(Orientation)** إجباري للطلبة المُستجدين قبل بدء العام الدراسي لتعريفهم بثقافة الجامعة؛ وقيمها؛ ومتطلباتها الأكاديمية والاجتماعية.<br>• تقديم برامج توجيه **(Orientation)** متخصّصة على مستوى الأقسام لتسهيل اندماج الطلبة المُستجدين في التخصّصات؛ وتعزيز استعدادهم الأكاديمي.<br>• إدراج مساق إجباري للثقافة والسلوك الجامعي لتعزيز القيم الأكاديمية والسلوكيات الإيجابية لدى الطلبة.<br>• تطوير دليل للطلبة. |
| **تعزيز المواطنة و الروح الوطنية والمدنية والحقوقية والحوار وتقبُّل الآخر** | • إعادة النظر بمادة التربية الوطنية وإلغاء الكتب والمقررات واستبدالها بالأرواق النقاشية الملكية، ورؤى التحديث الاقتصادي والسياسي والإداري، لتكون الأساس لمادة حوارية تفاعلية.<br>• تنظيم أيام عمل تطوعية دورية على مستوى الأقسام والكليات داخل الجامعات وخارجها لتعميق ارتباط الطلبة بالمجتمع المحلي وتعزيز خبراتهم العملية.<br>• تشجيع المبادرات التطوعية الطلابية المستقلة لتعزيز روح المواطنة والمسؤولية الاجتماعية وتنمية مهارات القيادة والعمل الجماعي لديهم. |

## التوصية الخامسة: تعزيز البيئة الجامعية الآمنة والمحافظة على النظام.

| التوصيات الفرعية | الإجراء المقترح |
|---|---|
| **تعزيز الكفاءة الأمنية لموظفي الأمن الجامعي في التعامل مع العنف الجامعي** | • توفير وحدة أمن جامعي مؤهل ومدرّب من الجنسين (شرطة جامعية) قادرة على استشعار مواطن الخلل والتعامل معها بفاعلية لضمان بيئة جامعية آمنة ومستقرة.<br>• الربط والتنسيق المستمر مع مديرية الأمن العام لتعزيز مستوى الأمن الجامعي؛ وضمان تطبيق الإجراءات القانونية بفاعلية.<br>• مَنح الأمن الجامعي صفة نائب الضابطة العدلية.<br>• عمل قواعد وأدلة واضحة للتعامل مع العنف الجامعي |
| **تطوير معايّير محددة للتعامل مع مرتكبي أعمال العنف** | • إنشاء نظام تأديب موحد ومتوازن للطلبة على مستوى الجامعات لضمان العدالة والشفافية في التعامل مع المخالفات الطلابية.<br>• مراعاة أن يكون النظام التأديبي أكثر شمولية وتدرُّجًا، بحيث لا يُعد الفصل الحَلّ الأول؛ وإنما الخيار النهائي بعد استنفاد الخيارات الأخرى.<br>• تقديم عقوبات إصلاحية بديلة للفصل النهائي، مِثل العمل المجتمعي داخل الجامعة أو خارجها (مِثل دور رعاية المسنين)، لتعزيز فهم الطالب للعواقب بطريقة إيجابية وبناءة.<br>• إتاحة فترة تجربة تحت المراقبة قبل الفصل النهائي، تسمح للطالب بتحسين سلوكه وإثبات جدارته بالاستمرار في الدراسة.<br>• تأهيل الطلبة المشاركين في العنف الجامعي من خلال برنامج تأهيل نفسي اجتماعي بالتزامن مع العقوبة التي تقع على الطلبة المشاركين. |
| **إعادة تأهيل الطلبة المشاركين في العنف الجامعي** | • إعادة التأهيل النفسي للطلبة الذين فُرضت عليهم عقوبات مختلفة نتيجة الشجارات، وذلك من خلال برامج تدريبية قصيرة المدى تهدف إلى تنمية مهاراتهم الشخصية والأكاديمية، تركز على إدارة النزاعات والمشكلات وحلّها بطرق بناءة.<br>• إشراك أولياء الأمور في جلسات توجيهية مع المرشدين الأكاديميين في الجامعة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى سلوك الطالب والمساهمة في حلّها، وتشجيعهم على أداء دور إيجابي في توجيه الطالب ومساندته في التغلُّب على التحدّيات الاجتماعية والنفسية. |

## التوصية السادسة: تفعيل دور الأحزاب في تمكين الطلبة وتنميتهم

| التوصيات الفرعية | الإجراء المقترح |
|---|---|
| **تعزيز المشاركة السياسية للشباب** | • إنشاء برامج توعية سياسية لطلبة الجامعات لتعريفهم بدور الأحزاب وآليات العمل السياسي.<br>• تشجيع الأحزاب على فتح عضويتها للطلبة؛ وإتاحة الفرص الحقيقية لهم للمشاركة في اتخاذ القرار.<br>• التوعية الفكرية والسياسية للطلبة من خلال أنشطة تركز على السياسات العامة بأشكال مختلفة. |